الأحزاب ضمان لممارسة الحرية وقيام المعارضة

الدستور لايمنع قيام الاحزاب وهى منابر بتسمية جديدة

قالت اللجنة الفرعية الثالثة التى تدعو الى قيام الاحزاب السياسية ، فى تقريرها ان هناك دولا تلغى كافة التنظيمات السياسية ، ويسود فيها فراغ سياسى ، وتظهر ممارسة الحرية السياسية ، فى مجرد آراء فردية ، حيث لا يحتمى الفرد بجماعة سياسية تؤازره بل يكون هو وحده الذى يعلن رأيه ويدافع عنه ، وهو رأى وقتى لا يؤدى غالبا الى نتيجة محققة ، سواء كان ذلك فى ميدان السلطة التشريعية أو التنفيذية أو خارجها

وهناك دول تأخذ بالتنظيم السياسى الواحد ، فتنعدم المعارضة السياسية الحقيقية ، ويقتصر مجرد النقد الذاتى الذى لايرقى الى مرتبة الحرية السياسية السليمة . أما الدول التى تأخذ بالديمقراطية الحقة ، فلابد أن تنتهج اسلوب تعدد التنظيمات السياسية ، أى الاحزاب ضمانا لممارسة الحرية السياسية وقيام المعارضة القوية فى مواجهة الحكومة

لقد ارتضى شعبنا النظام الديمقراطى اساسا للدولة ، ومهما اختلفت المفاهيم فى شأن الديمقراطية فلا خلاف على ان اى نظام ديمقراطى ، لابد وان يقوم على كفالة ممارسة الانسان لحقوقه السياسية والمقدسة بكافة اشكالها ، وان يكون الشعب فى النهاية هو الحكم والفيصل ، ومعنى هذا ان نظاما ديمقراطيا لابد وان يستند الى ركيزتين اساسيتين هما : أن يكون رأى الاغلبية هو الرأى الملتزم . وأن تتوافر للاقلية كافة الضمانات للتعبير عن رأيها .

ومن الطبيعى أن تختلف النظم السياسية فى كيفية وضع ركيزتى الديمقراطية موضع التطبيق بحسب ظروف كل مجتمع ومقوماته وتاريخ الشعب المصرى وحضارته وتضحياته فى سبيل الحكم الديمقراطى ، تاريخ عريق ، وبالتالى فانه من السذاجة بل والبهتان لهذا الشعب أن يتحدث البعض عن عدم قدرته أو أهليته على ممارسة الديمقراطية ، ممارسة كاملة ، والتمييز بين الحر والزائف من صياغاتها واشكالها .

تأكيد الاغلبية

ان الدعوة الى الحق فى تكوين أحزاب سياسية ، لايمكن ان تؤدى الى تفتت الوحدة الوطنية ، فالوحدة الوطنية والتحالف قد أكدهما ارتضاء الشعب للدستور وبالتالى فان اى تجمع سياسى لابد وان يكون ملتزما بالاطار الدستورى الذى أقره الشعب ، ان الدعوة الى تكوين الاحزاب هى فى الحقيقة دعوة الى تدعيم الوحدة الوطنية عن طريق اشتراك كافة أفراد الشعب فى ممارسة العمل السياسى بصورة فعالة ، وأداء ارائهم وضمان حقوقهم ، كما أن هذه الدعوة ، ليست محاولة لضرب الاغلبية ، وانما هى على العكس تماما ، فهى تسعى الى تأكيد الاغلبية عن طريق الاختيار الواعى المدروس والسعى الى تأكيد الاغلبية عن طريق ضمان اشتراكها الفعلى ، فى ادارة شئون الحكم ورقابتها الفعالة .

وهنا يجب أن نفرق بين التحالف الوطنى ، والاتحاد الاشتراكى ، فالتحالف الوطنى هو تحالف اجتماعى بين قيادات وطبقات اجتماعية وسياسية ، أما الاتحاد الاشتراكى فهو مجرد احدى الصياغات لهذا التحالف . فمن الواجب اذن عدم الخلط بين نظرية التحالف التى تستلزمها ظروفنا الاجتماعية للوحدة الوطنية فى مواجهة التحديات الكلية وبين الشكل الذى يمكن أن يصاغ فيه هذا التحالف .

ان دستور ١٩٧١ لايمنع قيام الاحزاب وورقة اكتوبر التى تشير الى ان الاحزاب تفتت الوحدة الوطنية بطريقة مصطنعة ، لاتعنى منع قيام الاحزاب ، اذا اراد الشعب قيامها — فهذا تصور خاطىء لان هناك التزاما بمبادىء معينة ارتضاها تحالف الشعب فى دستور ملتزم به الاحزاب جميعا .

أحتمالان للمنابر

وقالت اللجنة اننا اذا اكتفينا باقامة ما يسمى بالمنابر الثابتة داخل الاتحاد الاشتراكى فهناك احتمالان :

الاول ، فطالما أنها تابعة للاتحاد الاشتراكى فسيكون هناك تنظيم فوقى ضاغط على هذه المنابر ، مما يسلبها فاعليتها ويمنع ظهور المعارضة المرجوة والمؤثرة .

الثانى ، فاذا تصورنا ان هذه المنابر الثابتة مستقلة تماما — وهو أمر يبدو مستحيلا — مهما خلصت النوايا ، فسيكون لكل منبر صحافته وبرامجه التى يدخل مرشحوه على اساسها الانتخابات وسيلتف حول برامجه اعضاء من الاتحاد الاشتراكى ، يعملون على تحقيقها بأن يتولى منبرهم الحكم ، اذا حصل مرشحوه على الاغلبية ، فاذا كان الامر كذلك ، فمادامت هذه المنابر عبارة عن مبادىء وأفراد يجمعهم التجانس الفكرى وتسعى الى تولى شئون الحكم ، فهى فى حقيقة الامر احزاب بتسمية جديدة .

ان الصورة الاوضح والافضل ، هى ان يبقى الاتحاد الاشتراكى تنظيما متجانسا متكاملا ، له وحدته فى برامجه ومبادئه ، اى حزبا سياسيا ، وتقوم خارجه احزاب اخرى متساوية معه فى الحقوق والواجبات ، ويضمها جميعا تحالف وطنى ، يلتزم بمبادىء الدستور ، وبالحفاظ على حقوق العمال والفلاحين .

وقالت اللجنة ان الخطر فى الاكتفاء بقيام منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكى كامن فى حرمان الملايين من المواطنين الذين ليسوا اعضاء فيه ، من ممارسة حقهم فى التجمع بصورة منظمة وقانونية فى تنظيمات سياسية . كما ان قيام هذه المنابر ، هو فى الحقيقة تفتيت للاتحاد الاشتراكى — كحزب للثورة — من داخله ، بينما يستطيع لو تحول الى حزب فى مواجهة الاحزاب الاخرى ، أن يقود العمل السياسى لمدة طويلة قادمة بعد أن ينفض عن نفسه الوهن والضعف اللذين اصبحا سمة من سماته لانه الفارس الوحيد فى ميدان السياسة ولاشك ان المناسبة ستبعث الحياة فى كيانه وستعمل على تجديد قياداته لتحظى بثقة الجماهير

أما القول باقامة المنابر الثابتة كخطوة نحو الاحزاب (وهو قول يسلم بان الاحزاب ضمانة ضرورية للديمقراطية النيابية) فقول لا يعول عليه ، فما بدأ بالخطأ لايمكن ان ينهى بالصواب على الاطلاق ، والمقدمة التى تحوى حتى ولو نسبة ضئيلة من الخطأ ، تؤدى حتما الى خطأ شامل فى النتيجة .

ديمقراطية حقيقية

ان المنابر صيغة ركيكة لا ترتكن الى اساس علمى أو عملى ، ومحاولة لا يتساوى طرفاها ، فاذا كان طرفها الاول منابر داخل الاتحاد الاشتراكى ، فلن يكون طرفها الثانى ديمقراطية او حرية أو حياة نيابية سليمة .. فالديمقراطية ليست شعارات وأغنيات خالية من المضمون ، وأظننا فى غنى عن اضافة شعار وأغنية جديدة أسمها المنابر ، الى جملة الاغنيات التى أغرقنا فى استعمالها حتى جرت علينا التشاؤم التى لازلنا وسنظل لفترة طويلة نكافح للخلاص منها .

لتكن الديمقراطية حقيقية .. نقية .. سليمة ، وهذا لا يكون الا بتعدد التنظيمات السياسية ، اى الاحزاب السياسية ، فلتكن ولادتها طبيعية وطلقة فالمنابر لن تلد احزابا مطلقا ، ان التنظيمات السياسية يجب ان تكون مولدة شرعية للارادة الشعبية ، والا فستنتحر ولادتها ولن ترى النور ، ان الاحزاب ستحتاج حتما الى وقت وحتى تقوى ويشتد عودها ، ولكنها ستحتاج لهذا الوقت وربما اكثر ، سواء بدأته اليوم أو بعد سنة او بعد بضع سنوات فهذا أمر طبيعى ، فيجب أن نبدأ من الان .

ان اى مشكلة ليس لها الا حل واحد فقط ، الا وهو الحل السليم ولم يهتد العالم حتى الان الى حل للديمقراطية الديمقراطية ، الا باقامة التنظيمات السياسية المتعددة ، كما التمس البعض هذا أخر اكثر ضعفا ، وهو أن الظروف التى نعيشها لا تحتمل قيام الاحزاب .. ينسون أن أداءنا كان عظيما فى اكتوبر ١٩٧٣ ، عندما بدأت نسمات الحرية تملأ صدور الشعب .